عولمة الجريمة والإرهاب

بقلم / لويز شيلي [1]
ترجمة / د.باسم علي خريسان [2]

شهدت نهاية القرن العشرين بروز ظاهرة جديدة تمثلت بعولمة الجريمة والإرهاب والفساد ، هذا "الثالوث غير المقدس" الذي يتجلى في جميع أنحاء العالم ، ويمكن الاطلاع عليه في أفقر بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وفي قلب أوروبا المزدهرة، فمن خلال مجموعات الفساد والجريمة والإرهاب التي تعمل معاً من منطقة الحدود الثلاثية في أمريكا اللاتينية الى صراعات إقليمية في غرب أفريقيا والاتحاد السوفيتي السابق الى سجون أوروبا الغربية، الجريمة والإرهاب أيضاً تتقاطع في استراليا وآسيا وأمريكا الشمالية ، هذا الثالوث غير المقدس هو أكثر تعقيداً ، حيث اتجه الإرهابيون ببساطة نحو الجريمة لدعم أنشطتهم او الى زيادة تدفق السلع غير المشروعة دولياً ، هذه ظاهرة تجدها متميزة في شبكات الجريمة المعولمة التي تعمل مع الإرهابيين على حد سواء وقادرة على القيام بأنشطتها بنجاح ، بمساعدة من الفساد المستشري عالمياً .

التمييز بين الجريمة والإرهاب يستند على مفهوم قديم يرى بأ ن المجرمين ينحسر عملهم في الجريمة من اجل الربح ، ويعمل الإرهابيون حصراً لأسباب سياسية ، هذا التمييز نجده يناقض الواقع المعاصر من هاتين المجموعتين . المجرمون لم يعودوا ينتمون الى المنظمات الهرمية التي لا تهدد الدولة – كما في حالة المافيا الصقلية او ياكوزا اليابانية سابقا، فالإرهابيون غالباً ما يدعمون الجريمة ، وكثيراً ما تنتقل بين الهويات باعتبارهم مجرمين وإرهابيين. هياكل شبكة الترابط بين الجريمة والإرهاب تسمح لهم بصورة واعية أو غير واعية بالإحساس بهوية كل منهما : المجموعتين قد تعمل بصورة مباشرة ، أو أنها قد ترتبط بصورة غير مباشرة من خلال الوسطاء .

---

[1] أستاذ في كلية الخدمة الدولية ، ومؤسس ومدير مركز الجريمة العابرة للحدود الوطنية والفساد في الجامعة الأميركية في واشنطن العاصمة، خبيرة بالجريمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب ، لها العديد من المقالات والكتاب حول العديد من جوانب الجريمة العابرة للحدود الوطنية .

[2] أكاديمي وباحث سياسي في الشؤون الإستراتيجية .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

خلافاً للرأى بان كل هذا قد جاء مع العولمة نجد بان كل من الجريمة المنظمة والإرهاب تاريخياً تعمل عبر الحدود، ففي الثلاثينات من القرن العشرين ، أعضاء من المافيا الايطالية في الولايات المتحدة سافروا الى كوبا و اليابان وشنغهاي في الصين من اجل المخدرات ، وأعضاء من مختلف الولايات المتحدة لجأوا الى عصابات الجريمة في الصين لتجنب الوقوع تحت طائلة القانون الأميركية وأعضاء من الجيش الجمهوري الايرلندي وجدوا ملاذاً أمن في المجتمعات الايرلندية في الخارج والتي قدمت إليهم الدعم المالي للعمل في ايرلندا .

ما هو الجديد في الموضوع مع العولمة، جديد سرعة وتيرة تفاعلاتهم وكثافة التعاون بين هذين الشكلين من أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية، كل من المجرمين والإرهابيين عملوا على تطوير شبكاتهم ، وتشتيت أنشطتهم وتخطيطهم ودعمهم اللوجستي عبر عدة قارات حيث عمد الإرهابيون والمجرمون على تحريك الناس والمال والسلع عبر العالم حيث التدفقات المتزايدة للناس والمال وتوفير السلع الممتازة لتغطية أنشطتهم ، كل من الإرهابيين ومجموعات الجريمة العابرة للحدود قد تصل الى عولمة أسواقها لإدامة أعمالهم والتهرب من إمكانية اكتشافهم .

ترابط العولمة

الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي قد عولم ت أنشطتها لنفس الأسباب المشروعة للشركات الم تعددة الجنسيات، كما ان الشركات المتعددة الجنسيات قامت بإنشاء فروع لها فى جميع أنحاء العالم للاستفادة من انخفاض أسعار اليد العاملة أو المواد الخام في الأسواق ، وكذلك الحال بالنسبة للأعمال غير المشروعة . وعلاوة على ذلك الأعمال التجارية الدولية ، سواء المشروعة وغير المشروعة ، كما في جميع أنحاء العالم عملت على أنشاء مرافق الإنتاج والتسويق وتوزيع الاحتياجات، المؤسسات غير المشروعة هي قادرة على التوسع جغرافياً للاستفادة من هذه الظروف الاقتصادية الجديدة بفضل ثورة الاتصالات والنقل الدولي. والإرهابيون أيضاً تعولموا واخذوا بالاستفادة من القدرة على تجنيد كوادر على الصعيد الدولي ، لتكون لهم قواعد قريبة من مجتمعات الشتات التي يمكن ان تقدم لهم الدعم اللوجستي والمالي للوصول الى المجتمعات الأكثر ثراء .

نهاية الحرب الباردة كان له تأثير هائل على ارتفاع الجريمة العابرة للحدود الوطنية فمع نهاية المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، إمكانات وقوع صراع واسع النطاق قد تضاءلت ، ولكن منذ أواخر الثمانينات كان هناك ارتفاع هائل في عدد الصراعات الإقليمية، وللأسف في كثير من الأحيان القوى الفاعلة التي أنضجت هذه الصراعات ارتبطت بالأنشطة الإجرامية عبر الوطنية من خلال التجارة غير المشروعة في المخدرات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والماس والناس، بدورها هذه الصراعات أنتجت أعداداً لم يسبق لها مثيل من اللاجئين و حطمت الاقتصاديات المشروعة في مناطقها ، لتصبح عندئذ ارض خصبة لتجنيد الإرهابيين أو ملاذات للتخطيط وتدريب الإرهابيين .

النمو في الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود قد توسع بشكل كبير بفعل التقدم التكنولوجي الكبير في مرحل ة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ارتفاع في حركة شركات الطيران التجاري ، وإجراء تحسينات فى الاتصالات السلكية واللاسلكية (بما في ذلك الهاتف ، الفاكس ، والاتصالات السريعة عن طريق الانترنت) ونمو التجارة الدولية قد سهلت حركة البضائع والناس. المجرمون والإرهابيون يستغلون عدم الكشف عن أسمائهم عن طريق استخدام غرف الدردشة على شبكة الانترنت وغيرها من أشكال الاتصالات القائمة على الحاسوب لتخطيط وتنفيذ أنشطتها ، إرهابيو أحداث 11 أيلول– استطاعوا الوصول الى الجمهور عن طريق استخدام الحواسيب لإرسال الرسائل وشراء تذاكر الطيران . وبالمثل تجار المخدرات في كولومبية استخدموا الاتصالات السلكية واللاسلكية المشفرة من اجل تخطيط وتنفيذ تجارتهم .

تقترن العولم ة وفقا لدعاتها بإيديولوجية الأسواق الحرة والتجارة الحرة وانخفاض في تدخل الدولة ، والحد من اللوائح الدولية والحواجز أمام التجارة والاستثمار، ولكن هذه الظروف ذاتها التي تعزز بيئة عالمية تكون عاملاً حاسماً لتوسيع نطاق الجريمة، فجماعات الجريمة والإرهابيون استغلوا الانخفاض الكبير في الأنظمة المفروضة وتراجع عمليات المراقبة على الحدود ، وما نتج عن ذلك من ازدياد في حريتهم ، والى التوسع في أنشطتهم عبر الحدود والى مناطق جديدة من العالم . هذه الاتصالات قد أصبحت أكثر تواتراً ، في حين ان نمو التجارة قانونية ينظم عن طريق الانضمام الى سياسات مراقبة الحدود والخضوع لسلطة الجمارك والنظم البيروقراطية لكن مجموعات الجريمة العابرة للحدود تعمل على استغلال الثغرات في النظم القانونية لتمد تغطيتها عن طريق السفر الى المناط ق التي لا يمكن تسليمهم فيها ، وتضع قاعدة لعملياتها في البلدان الفاسدة او الغير فعالة في مجال تطبيق القانون ، وغسل أموالهم في البلدان مع السرية المصرفية بتجزئة عملياتهم ، المجرمون والإرهابيون على حد سواء هم من جنا ثمار العولمة .

التجارة العالمية تزايدت بصورة ملحوظة في النصف الثاني من القرن العشرين، وشملت تدفق هائل للسلع المشروعة وزيادة في نسبة السلع غير المشروعة، إيجاد التدفقات غير المشروع ة للسلع داخل المشروعة هو تحد كبير، نسبة ضئيلة جداً من الحاويات في السفن قد تم فحص شحناتها مما يسهل حركة المخدرات والأسلحة والممنوعات. لذلك يمكن نقل المخدرات على زوارق التونة للهروب من إمكانية كشفها ، وصناعة العسل يمكن ان تستخدم لنقل الأموال وتوليد الأرباح للتنظيمات الإرهابية .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العقود الأخيرة شهدت ارتفاعاً في العديد من أشكال الجريمة المعولمة، تجارة المخدرات غير المشروعة هو أول قطاع شهد زيادة الأرباح الى أقصى حد في عالم معولم . المجرمون حصلوا على أرباح ضخمة من التعامل في المخدرات والعديد من الجماعات الإرهابية تتاجر بالمخدرات باعتباره مصدراً مهماً للتمويل .

كل من المجرمين والإرهابيين في وقت لاحق قد استفاد مالياً من زيادة في تجارة الأسلحة والاتجار في البشر. كما كان هناك ارتفاع هائل في التجارة غير المشروعة في الأنواع المهددة بالانقراض ، والنفايات الخطرة ، والأعمال الفنية والآثار المسروقة وأعمال التزييف وبطاقات الائتمان والجريمة المرتبطة بالعولمة. الجريمة المنظمة والإرهابيون يستغلون كل هذه الأنشطة وحتى في بعض الأحيان جنباً الى جنب.

معظم قطاع الخدمات تطور لخدمة جميع أشكال الإجرام عبر الحدود، وهذا يشمل توفير الوثائق المزورة ، وغسل الأموال ، وحتى المهنيون على مستوى رفيع الذين يقدمون الخدمات القانونية والمالية والمحاسبة لكلا الفريقين . ولتوضيح هذه الاتجاه نجد ان بنك ريجس في واشنطن العاصمة ، والذي يقوم بنشاطات مشروعة للعديد من العملاء والعديد منهم من رؤساء أمريكا والدبلوماسيين ، حوكم لغسل الأموال لديكتاتور غينيا الاستوائية ولتسهيل نقل الأموال الى الإرهابيين ، مما أدى الى إلزام البنك بدفع 25 مليون دولار غرامة، وتبين هذه الحالة ان أنشطة المجرمين والإرهابيين ليس دائماً تكون في اقتصاد الظل ولكن غالباً ما تتداخل مع النظام الاقتصادي المشروع .

ما الذي يمكن عمله؟

يجب ان يكون هناك نقلة نوعية كبيرة في الطريقة التي نعالج فيها الأمن الدولي عن طريق هجرة النظرة السابقة التي ترى بان الدافع المجرمون فقط الربح المادي ودوافع الإرهابيين هي سياسية او دينية . واضعو السياسات ومطبقو القانون، والإستراتيجيون العسكريون فشلوا في التعامل بفعالية مع هذه الظاهرة الجديدة من شبكات الجريمة عبر الوطنية عموماً .

الدول والمنظمات المتعددة الأطراف يجب ان تبتعد عن حقبة الحرب الباردة – الأنموذج الأمني فيها يرى الصراعات بين الدول القومية باعتبارها التهديد الرئيسي للأمن الدولي ، ويفترض ، بالتالي ، ان الدول قادرة على السيطرة على الأمن الدولي. على سبيل المثال ، وضع إستراتيجية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق منع انتشار المواد اللازمة لصناعتها، ولكن من دون معالجة إضافية للتهديدات التي يشكلها انتشار الفساد والعمليات الإجرامية والشبكات الإرهابية سوف لا يخلق ذلك للدول إلا شعوراً زائفاً بالأمن .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

معالجة التداخل بين الجريمة والإرهاب والفساد في البيئة العالمية ، يتطلب معالجة العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئة المسببة لها. جميع الشرور الثلاثة ترتبط بمشاكل عميقة من الاختلالات الاقتصادية بين البلدان والحكومات الاستبدادية وعدم وجود فرص عمل في مناطق كثيرة م ن العالم. هذا الوضع قابل للاستمرار يجب ان نعترف ونتعامل مع واقع بان الشعور بالحرمان يمكن ان يحفز الكثير من الإرهاب لا سيما في صفوف الشعوب المسلمة. توفير فرص العمل وسيلة للحصول على الرزق أمر حاسم بالنسبة للعديد من البلدان النامية في العالم ، الجريمة كثيراً ما ينظر إليها باعتبارها قضية هامشي ة على الإرهاب . ومنذ احداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 ، العديد من الموارد قد تحولت في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من معالجة الجريمة العابرة للحدود الوطنية الى محاربة الإرهاب. هذا يمكن ان يكون خطأً جسيماً بالنسبة للعسكريين ، الا ستخبارات ، وبالنسبة للآخرين . الحاجة الى مكافحة الجريمة ليست مسألة هامشية ، ولكن نقطة مركزية لمكافحة الإرهاب. إن الإرهابيين الذين فجروا قطارات مدريد فى 11 مارس ، 2004 ،كان يمكن ان تحبط هذه العملية لو ان سلطات السجون كان لديها حساس ية بان هنالك من المجرمين الإرهابيين ضمن مرافقها .

وأحد الأمثلة الناجحة لهذه الإستراتيجية وجدت داخل إدارة شرطة لوس انجلوس ، والذي تمثلت بدمج الشرطة المحلية مع الجهود الاتحادية لتنفيذ القانون . بالجمع بين خبراء التحليل التقليدي وعمل الشرطة وتتابع عن كثب النشاط الإجرامي في الداخل، نجحوا نجاحاً هائلاً في تعطيل النشاط الإرهابي المحتمل ، والمنظمات التي تمول وتسهل الإرهاب ،عن طريق العمل التعاوني والحد من العوائق البيروقراطية ، الشرطة في لوس انجلوس تمكنت من مكافحة الإرهاب بدون أي أدوات قانونية خاصة ودون انتهاك للحقوق القانونية .

فإذا كان التهديدات من الجهات الفاعلة من غير الدول مثل المجرمين والإرهابيين عبر الحدود لا تزال في ارتفاع فان المستقبل سيكون الطلب على المزيد من التعاون الدولي ، وعلى تشريعات أكثر ، وزيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية في تنفيذ سياسة مكافحة الجريمة والإرهاب عبر الحد ود الوطنية . ويجب علينا ، مع ذلك ، احترام حقوق الإنسان وتجنب اتخاذ تدابير من شأنها ان تؤدي الى مزيد من التطرف والتحريض على الإرهاب. كيف ندير هذه النقلة النوعية في رؤية ومعالجة الإجرام والإرهاب والفساد ستحدد مدى النجاح في الاستفادة من فوائد العولمة للحد من خطر إساءة استخدامها فى مجال الأمن الدولي .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء